واقع التخطيط التربوي في البحرين وتحديات المستقبل

حمد السليطي ★

مقـــــــدمة :

يحتل التخطيط التربوى مكانا رفيعا فى اهتمامات الدول ، سواء اكانت هـذه الدول متقدمة ام نامية . ويأتى هـذا الاهتمام (وخاصة فى الدول الناميـة) من الرغبـة الملحة لهذه الدول فى الاسراع فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق المزيد من الدخل والرفاه لشعوبها . وقد عبر زعيم الهند الراحل نهرو عن هـذه الحقيقة بالنسبة لبـلاده حين قال : « إن على الهنـد أن تتعلم الركض قبـل أن تتعلم المشى » .

لقد أصبح من بديهيات الأمور القول بأن القوى البشرية المدربة هى الركيزة الأساس لتحقيق التقدم الاقتصادى فى أى بلد ما . فما من مجتمع متخلف إلا بسبب من تخلف المستوى العلمى والمعرفى لأفراده . فالتقدم الاقتصادى مرتبط اشـد الارتباط بالمستوى العلمى للمجتمع ودرجة انتاجيـة القوى العاملة فيه . ان التنمية الاقتصادية تحتاج ، أول ما تحتاج ، إلى قوى عاملة مدربة من عمـال مهرة وباحثين ومختصين فى مختلف مجالات المعـرفة قبل احتياجها الى الموارد الرأسمالية أو الطبيعيـة .

وإن ادراك الأمم لهذه الحقيقة ، والى أن ضرورة حصر القوى العاملة وتنميتها بالتعليم والتدريب وتنظيمها وتوجيهها لحاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعيـة ، جعلها تركز جهودهـا وتأخذ بأسلوب التخطيط التربوى لترشيد مواردها البشرية وتحقيق أهدافها فى التقدم الاقتصادى بأقصر السبل وانجعها .

فالدول الأوروبية المتقدمة أخذت بالتخطيط التربوى سبيلاً لتطـوير أنظمتها التعليمية عندما واجهت فى مرحلة البناء بعد الحرب العالمية الثانية نقصاً متزايداً فى القوى العاملة المدربة المطلوبة لهذه المرحلة . وبفضل هذا التخطيط تخطت هذه الصعوبات وحققت انجازات كبيرة وسريعة فى إعادة بناء إقتصادها .

والدول النامية رأت فى التخطيط التربوى أيضا وسيلتها لتحقيق تطلعـات وآمال شعوبها (وخاصة بعد ان نالت أغلب هذه الدول استقلالها) فى توفير مزيد من التعليم لأفرادها والنهوض بمستواه وتوجيهه لتوفير اليد العاملة المدربة اللازمة للاسراع فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية واللحاق بركب الدول المتقدمة .

★ مدير ادارة التخطيط التربوي بوزارة التربية في البحرين

وقد تبنت البحرين وهى دولة نامية اسلوب التخطيط التربوى لتطوير نظامها التعليمى ورفع كفايته لأسباب لا تختلف كثيراً عن الأسباب التى دفعت غيرها من الدول النامية الى الأخـذ به . وما دامت الدراسة تعـالج التخطيط التربوى فى البحرين فانه لجدير أن نوضح أولا مفهوم التخطيط التربوى الذى سيمثل الإطـار المرجعى لجميع المناقشات التى ستدور حول واقع التخطيط التربوى فى البحـرين ، ثم نتبعه بنبذة قصيرة عن العوامل المؤثرة تأثيرا مباشرا على التعليم والتخطيط له مثل الأوضاع السكانية والاقتصادية وبنية اليد العاملة فى البحرين ، وذلك قبل مناقشة واقع التعليم فى البحـرين والأسباب التى اوجبت الأخذ به وتحديات المسـتقبل بالنسـبة له .

ماهيـــة التخطيط التربوى :

لا يوجد تعريف محدد متفق عليه للتخطيط التربوى . فالتخطيط التربوى علم حـديث النشأة لم يأخذ صورته النهائية بعد . فحتى الوقت الحاضر ، مر التخطيط التربوى بثلاث مراحل فى نموه . فقـد اقتصر فى المرحـلة الأولى من نموه على ممارسات تتركز حول التخطيط للتوسع التربوى من تقـدير لعدد تزايد الطلبـة المتوقع الى احتسـاب لحاجات ذلك من المدرسين والفصـول الدراسية واللوازم الأخرى وتقدير كلفة ذلك من الناحيـة المالية .

وفى المرحلة الثانيـة اكتسب التخطيط التربوى بُعداً آخر حيث نظر إليه على انه جزء من التخطيط الاقتصادى والاجتماعى للدولة ، وضرورة وضع الخطط التربوية فى تكامل مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وهـذا نابع من ضرورة ربط التعليم بحاجات التنمية وسوق العمل .

وفى المرحلة الثالثة توسعت مهمات التخطيط التربوى لتشمل بجانب تقـدير حاجات التوسع الكمى للتعليم وربط التعليم بالمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية مهمة التخطيط لتحسين نوعية التعليم وتجويد طرائقـه ومناهجه الدراسية ... الخ .

بهذه المهمات الجديدة للتخطيط التربوى يُعرف « فيليب كوومب » التخطيط التربوى بقوله : « إنه تطبيـق التحليل المنطقى المنظم على عملية التطوير التربوى بغرض جعل التربية اكثر فعاليـة وقدرة على الاستجابة لحاجات المجتمع وأهداف طـلابها » . (١)

فالتخطيط التربوى يحوى نظرة الى المستقبل تهدف الى وضع تصور لما ينبغى أن يكون عليـه النظام التعليمى فى ضوء تطلعات وأهداف المجتمع ، مستندا فى بناء هذا التصور الى خبرة الماضى والامكانات البشرية والمادية المتاحة له .

---

(١) F. Coomb, What is Educational Plannin'g, unesco, I I E P , 1970 P. 14

والتخطيط التربوى فى مهمته لتطوير النظام التعليمى يأخذ مبدأ الشمول فى هذا التطوير . فغايته تطوير النظام التعليمى ككل موحـــد وليس كأجزاء لا رابط بينها . كما انه ينظـــر الى هـــذا التطوير الشامل للتعليم فى تكامل مع التنميـــة الشـــاملة للمجتمع .

والتخطيط التربوى يخلص من كل ذلك الى اقتراح اقصر السبل وافضـــلها لتطوير النظـــام التعليمى لتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة للتعليم وجعل التعليم عملية تنمية واستثمار ذات مردود اقتصـــادى واجتماعى عالٍ يبرر زيادة الانفـــاق عليها وتحسينها .

الناحيـــة الســـكانية فى البحـــرين :

يبلغ عدد سكان البحرين حوالى ٢١٦٠٠٠ نسمة يمثل غير البحرينيين ٥ر١٧٪ منهم . أما نسبة تزايد السكان فتبلغ ١ر٣٪ سنويا (٢) ونظرا لهذه النسبة المرتفعة فان من المتـــوقع أن يتضـــاعف عدد سكان البحـــرين ٣ مرات وثلث بحـــلول نهاية القرن الحالى (٣) .

بالإضافة الى التزايد السريع للسكان فان شعب البحرين شعب فتى يرتكز على قاعدة عريضة من صغار السن . فالأفراد دون سن الخامسة عشرة يشكلون نسبة ٥ر٤٨٪ من مجمـــوع السكان البحـــرينيين كما فى الجدول . وهـــذا يعنى تحمل الدولة لعبء إعالة كبيرة يشكل ثقلا على التنمية الاقتصـــادية والاجتماعية فى البحـــرين .

جدول (١) : التركيب العمرى للسكان البحرينيين عام ١٩٧١

فئة السن	العـــدد ذكـــور	انـــاث	المجمـــوع	النسبة المئويـــة
دون ١٥ سنـــة	٤٣٢٥٨	٤٣٠٨٨	٨٦٣٤٦	٤٨ر٥ ٪
مـــن ١٥ – ٥٩ سنة	٤١٩٣٧	٤٠٩٥٠	٨٢٨٨٧	٤٦ر٥ ٪
مـــا فوق ٦٠ سنـــة	٤٥٧٧	٤٣٨٣	٨٩٦٠	٥ر٠ ٪

أما من ناحيـــة التوزع الجغرافى للسكان فان أغلب السكان يتمركزون فى الجزيرتين الرئيستين لجزر البحرين وهما جزيرة المنامة حيث يقطنها ٤١٪ من السكان وجزيرة المحرق ويقطنها ٢٣٪ من السكان كما يظهر فيما يلى : ـــ

---

(١) المصـــدر : احصائيـــات السـكان لعام ١٩٧١م .

(٣) Population Bulletin, "Alternative Projection and analysis of the Essential Data in Bahrain," Dr. A. Kjurciev and Mr. Y. Courbage, Jan., 1974 UNECWA, P. 56.

جدول (٢) : التوزع الجغرافى لسكان البحرين عام ١٩٧١

المنطقـــة	العـــدد	النسبة المئوية
المنـامـــة	٨٩,٣٩٩	٤١,٤
المحـــرق	٤٩,٥٤٠	٢٢,٩
جـد حفص	١٩,٥٢١	٩,٠
المنطقـة الشماليـة	١٠,٦١٤	٤,٩
المنطقـة الغـربيـة	٨,٦٨٩	٤,١
المنطقـة الوسطـى	١٤,٢٢٨	٦,٦
ســـترة	١١,٣٢٣	٥,٢
الـرفـــاع	١٢,٦٣٣	٥,٩
جـزر أخـرى	١٣١	٠,١
المجمـوع	٢١٦,٠٧٨	١٠٠

الناحيـــــة الاقتصـــــادية :

يعتمد اقتصاد البحرين بشكل اساسى على إيرادات النفط وتكريره . فقـد بلغت إيرادات الدولة من النفط عام ١٩٧٣ ، مبلغ ٢٠ مليون دينار اى بنسبة ٦٢٪ من مجمل إيرادات الدولة .

وتأتى الايرادات الجمركية والتجارة العابرة فى المقام الثانى من حيث الاسهام فى الدخل القومى الاجمالى ، حيث بلغت ايرادات الدولة منها فى ذات السـنة (١٩٧٣) ٤ر٧٧٠ر٠٠٠ دينارا اى ما نسبته ١٥ ٪ من مجمل الإيرادات .

اما الزراعة فلا تمثل قطاعا اقتصـاديا مهما من حيث الاسـهام فى الدخل القومى . فمساحة الأرض المزروعة لا تتعدى ١٠٪ من مجموع مساحة البلاد . وتكتنف تطوير الزراعة مشكلات عديدة اهمها تناقص المياه الصالحة للرى وارتفاع نسبة الملوحة فيها . كما ان قطاع صيد الأسماك محدود وما زالت وسائل الصـيد المتبعة بدائية فى الأعم الأغلب . وتجرى الدولة حاليا مسحا للثروة السمكية فى البلاد لتحديدها ودراسة سبل افضل لاستغلالها .

وتوجد فى البحرين بجانب صناعة النفط صناعات خفيفة متنامية اخرى اهمها صناعة الألمنيوم . ويعمل فى هذه الصناعة ما يقارب من ٢٥٠٠ عامل . وتصليح السفن وصناعة المرطبات . كما انه تم البدء فى إنشاء حوض جاف يقدر أن يصل عدد العاملين فيه ٢٠٠٠ عامل بنهاية عام ١٩٨٢م .

وفى الحقيقة فلا تتوفر معلومات محـــددة عن مجمل الناتج القومى الاجمالى للبحـــرين . إلا ان البنك الدولى للتنمية يقدر اناتج للبحرين لعام ١٩٧٠ ، بـــ ١٢٠ مليون دولار وان نصيب الفرد من هذا الناتج يقدر بـــ ٥٥٠ دولار . (٤) .

اليـــد العـــاملة :

نقصد باليـــد العاملة جميع الأفراد الداخلين فى سوق العمل . وسنعتمد فى تحليلنا لبنية اليـــد العاملة فى البحرين على الاحصائيات التى يوفرها تعداد السكان لعام ١٩٧١م .

بلغ عدد العاملين فى البحرين عام ١٩٧١م ، ٥٩٥٩٠ فردا . وهـــذا العـــدد يمثل ٢٨ ٪ من مجموع السكان . اما من حيث توزيع اليد العاملة على القطـــاعات الاقتصادية المختلفة فان اكبر نسبة منها تعمل بقطاع الخدمات (٦١٪) . يلى هذا القطاع من حيث حجم العمالة قطاع الانشاءات ثم قطاع الصناعة . يوضح الجدول التـــالى : ـــ

جدول (٣) : توزع اليد العاملة فى البحرين على القطاعات الاقتصادية المختلفة ١٩٧١

القطاع الاقتصادى	بحريـــنى	غير بحرينى	المجموع	نسبة العاملين من كل قطاع الى مجمـــوع العاملـــين	نسبة غـــير البحرينيين الى مجموع العاملين فى كل قطاع
١ – الزراعـــة	٢٩٩٥	٩٠٥	٣٩٩٠	٨ ٪	٢٥٪
٢ – الصنـــاعة	٥٦١٤	٢٨٥٠	٨٤٦٤	١٤ ٪	٣٤٪
٣ – الانشاءات	٥٦٣٩	٤٧٦٥	١٠٤٠٤	١٧ ٪	٤٦٪
٤ – الخـــدمـــات					
أ – حكوميـــة	١٠٤٤٧	١١٦٠	١١٦٠٧	١٩ ٪	١٠٪
ب – أخـــرى	١٢٦٨٣	١٢٤٤٢	٢٥١٢٥	٤٢ ٪	٥٠٪
المجمـــوع	٣٧,٣٧٨	٢٢,٢١٢	٥٩,٥٩٠	١٠٠٪	٣٧٪

كما ويوضح الجدول أعلاه أيضا ان البحرين لا تزال تعانى نقصا فى اليـــد العاملة من البحرينيين إذ يبلغ عدد غير البحرينيين العاملين ٢١٢ر٢٢ فردا اى بنسبة ٣٧ ٪ من مجموع العاملين ونسبة هذا النقص فى العاملين البحرينيين تختلف من قطاع اقتصادي الى اقتصادى آخر . فنجـــد أن هذه النسبة ترتفع الى اعلاها فى قطاع الخدمات الأخرى ثم الانشاءات وتنخفض الى ادنى حد لها فى قطاع الخدمات الحكوميـــــة .

(٤) IBRD, World Bank Atlas, 1972.

ومن حيث توزيع اليد العاملة حسب المهنة والجنسية ، فاننا نلاحظ (بتأمل الجدول التالى) ان اكبر نسبة من العاملين تعمل بالمهن الحرفية والانتاج (٣٧ر٨٪) واقلها تعمل بالمناجم والمحاجر (٤٪) . كما يوضح نفس الجدول ان اكبر نسبة لنقص اليد العاملة البحرينية موجود فى المهن المتصلة بالخدمات والترفيه (٥٣ر٧٪) .

جدول (٤) : اليد العاملة فى البحرين عام ١٩٧١ حسب المهنة والجنسية (٥)

المهنة	بحرينى	غير بحرينى	المجموع	نسبة غير البحرينين إلى المجموع	نسبة توزيع العاملين على المهن المختلفة
١ – المشتغلون بالمهن الفنية والعلمية	٢,٨٨٦	١,٩٣٨	٤,٨٢٤	٤٠,٢٪	٨ ٪
٢ – المديرون المشتغلون بالاعمال الادارية	٥٤٩	٤٨٦	١,٠٣٥	٤٧	١,٧ ٪
٣ – المشتغلون بالاعمال الكتابية	٣,٩٣٣	١,٢٧١	٥,٢٠٤	٢٤,٤	٨,٦ ٪
٤ – المشتغلون بأعمال البيع	٤,٠٤٣	١,١٥٧	٥,٢٠٠	٢٢,٣	٨,٦ ٪
٥ – المشتغلون بالزراعة والصيد	٣,١٢٢	١,١٠٨	٤,٢٣٠	٢٦,٢	٧,١ ٪
٦ – المشتغلون بالمناجم والمحاجر ومعالجة المستخرجات	١٧٣	٤٥	٢١٨	٢٠,٧	٠,٤ ٪
٧ – المشتغلون بالنقل والمواصلات	٣,٨٦٢	١,٠٦٢	٤,٩٢٤	٢١,٦	٨ ٪
٨ – اصحاب الحرف وعمال الانتاج والعتالون	١٣,١٢٦	٩,٧٢٠	٢٢,٨٤٦	٤٢,٦	٣٧,٨٪
٩ – المشتغلون بالخدمات والرياضة والترفيه	٤,٦١١	٥,٣٥٣	٩,٩٦٤	٥٣,٧	١٦,٧٪
١٠ – العاملون فى قوة الدفاع	٩٣٨	٣١	٩٥٩	٢,٢	١,٦ ٪
١١ – عمال يشتغلون بحرف غير محدودة	١٤٤	٣٩	١٨٣	٢١,٤	٠,٣ ٪
١٢ – عاطلون	٥٧٢	١٣٩	٧١١	١٩,٦	١,٢ ٪
المجموع	٣٧٩٥٠	٢٢,٣٥١	٦٠,٣٠١	٣٧,١-	١٠٠ ٪

(٥) المصدر : البحرين – وزارة المالية – والاقتصاد الوطنى . تعداد السكان فى البحرين لعام ١٩٧١م (استخراج النسب من اعداد المؤلف) .

أما بالنسبة لتوزيع اليد العاملة حسب المؤهل العلمي والجنسية وهذا له ارتباطه الكبير بالتعليم وما يخطط له ، فاننا نرى (وحسب الجـــدول رقم ٥) إن اغلب العاملين (٧٦٪) لا يملكون إلا مؤهلا تعليميا بمستوى المرحلة الابتدائية وما دونها . وتردى المستوى التعليمي بهذا المستوى لليد العاملة ظاهرة تتميز بها الدول النامية عن سواها . اما نسبة الحاصلين على المستوى العالي (ما بعد المرحـــلة الثانوية والمرحلة العليا) فانها نسبة منخفضة (٥ر١٪) .

ومن حيث مقارنة العاملين البحرينيين بغير البحرينيين بالنسبة للمســـتوى العلمي فاننا نلاحظ (جدول رقم ٥) ان العاملين البحرينيين يتمركزون بنســـبة كبيرة في الفئة الحاصلة على المستوى الثانوي وما دونه ، أما العاملين غير البحرينيين فانهم يتمركزون بنسبة كبيرة في الفئات الحاصلة على التعليم بمستوى ما بعـــد المرحلة الثانوية .

جـــــدول رقم (٥) :
اليد العاملة في البحرين حسب المستوى العلمي والجنسية (احصاء عام ١٩٧١م)

المستوى العلمـــي	المجموع	غـــير البحرينيين	النسبة المئوية لغير البحرينيين إلى المجموع	النسبة حسب التوزيع العلمي
١ – دون المرحلة الابتدائية	٤٠٩٧٩	١٥٧٣٢	٣٨ر٤٪	٦٨ر٨٪
٢ – المرحلة الابتدائية	٤٢٢٠	٧٥١	١٧ر٨٪	٧ر١ ٪
٣ – المرحلة الاعدادية والثانوية	١١٠٩٩	٣٢٨٨	٢٩ر٦٪	١٨ر٦٪
٤ – ما بعد المرحلة الثانوية والمرحلة العليا	٣٠٥٢	٢٢٥٤	٧٣ر٩٪	٥ر١ ٪
٥ – غـــير معروف	٢٤٠	١٨٧	٧٧ر٩٪	٠ر٤ ٪
جميع المراحل	٥٩٥٩٠	٢٢٢١٢	٣٧ر٣٪	١٠٠ ٪

التعـــــليم والتـــــدريب :

يتكون سلم التعليم في البحرين من ثلاثة مراحل : المرحلة الابتدائية ومدتهـــا ٦ سنوات ، والمرحلة الاعدادية ومدتها سنتان ، والمرحلة الثانوية ومدتها ٣ سنوات. ويقبل التلميـــذ في المرحلة الابتدائية عند بلوغه السادسة من العمر .

ينحصر التعليم ما بعد الثانوي في كلية الخليج الصناعية ومدة الدراسة فيها من سنتين الى اربع سنوات ومعهدي المعلمين والمعلمـــات ومدة الدراسة فيهمـــا سنتان . وهما يعدان طلبتهما للتدريس في المرحلة الابتدائية والاعدادية .

والتعليم فى المرحلتين الابتدائية والاعدادية عام وموحد . أما التعليم الثانوى فيتفرع الى ٣ انواع : التعليم الأكاديمى العام (يتفرع هذا التعليم بعد السنة الدراسية الأولى منه الى فرعين : (علمى وأدبى) والتعليم التجارى والتعليم الصناعى (مفتوح للبنين فقط) .

وقد شهد التعليم بمختلف مراحله وانواعه توسعا كميا كبيرا ، ويبدو أن ثلاثة عوامل متضافرة ادت الى هذا التوسع وهى : تزايد السكان الكبير ، وسياسة الدولة فى تشجيع التعليم ونشره ، ووعى المواطنين باهمية التعليم . ونلاحظ فى الجدول رقم (٦) انه فى الفترة من عام ١٩٦٢ الى عام ١٩٧٢ زاد التعليم الابتدائى بمقدار ٦ر٣٣٪ بالنسبة للبنين وبمقدار ٧٩٪ بالنسبة للبنات . كما تضاعف التعليم الاعدادى الاكثر من مرتين بالنسبة للبنين وتضاعف لاكثر من ٧ مرات بالنسبة للبنات . أما التعليم الثانوى فقد تزايد كل نوع فيه بنسبة متفاوتة : فالتعليم العام تضاعف الاكثر من ٧ مرات للبنين ولاكثر من ٢٠ مرة بالنسبة للبنات . والتعليم الصناعى تضاعف لاكثر من مرتين والتعليم التجارى تضاعف لاكثر من مرتين كذلك .

ويوضح الجدول رقم (٦) أيضا مدى ما حققه انتشار التعليم وتوسعه فى البحرين من تكافؤ للفرص التعليمية بين البنين والبنات .. هذا التكافؤ الذى قل ما تحقق فى اية دولة نامية . فالأعداد تكشف لنا مدى اتساع تعلم البنت وسرعة نموه التى تخطت سرعة نمو تعلم الولد حيث ادى ذلك الى أن اصبح عدد البنات أكبر من عدد البنين فى التعليم الثانوى العام :

جدول رقم (٦) :

تزايد عدد الطلبة فى مختلف مراحل التعليم فى البحرين

(٦٣/٦٢ — ١٩٧٣/٧٢)

السنة الدراسية	الجنس	الابتدائية	الاعدادية	الثانوى عام	الثانوى صناعى	الثانوى تجارى
١٩٦٣/٦٢	بنين	١٦١٤٤	١٢٧٥	٢٢٣	١٦٢	١٥١
	بنات	٩١١٣	٤١٦	١٤٨		—
١٩٧٣/٧٢	بنين	٢١٠٥٦٨	٤٢٢٧	٢٦٩٩	٥٩٢	٥٢٦
	بنات	١٦٣٣٥	٣٤٢٦	٣١٣١	—	٢٣١
نسبة الزيادة	بنين	١٣٣٫٦	٣٣١٫٥	٨٣٥٫٦	٣٦٥٫٤	٣٤٨٫٣
٪	بنات	١٧٩٫٢	٨٢٣٫٦	٢١١٥٫٥	—	—

والى جانب تعليم الصغار تتولى وزارة التربية والتعليم برنامجا لمحو الأمية وتدريب الكبار فقد بدأت برنامج محو الأمية عام ١٩٧٤/٧٣م بفتح ٣٠ فصلا دراسيا ضمت ١١٦٣ دارسا ودارسة . أما برنامجها فى تدريب الكبار فيشمل تدريبا مهنيا على نوعين : النوع الأول تدريب صناعى . ويشمل تدريبا على حرف متنوعة منها هندسة السيارات ، وتصليح اللاسلكى ، واللحام ، والحدادة ، والنجارة . أما النوع الثانى فهو تدريب على المهن المكتبية (سكرتارية وضرب على الآلة الكاتبة ... الخ) . وقد بلغ الملتحقين بهذين النوعين من التدريب عام ١٩٧٤/٧٣ ، ٥٣١ متدربا .

لماذا أخذت البحرين بالتخطيط التربوى ؟

لا توجد حسب علم الباحث اية معلومات مكتوبة توضح العوامل والأسباب التى دفعت بالبحرين الى اعتماد التخطيط التربوى سبيلا لتطوير نظامها التعليمى وربط نموه بمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . الا أن تتبع جهود الدولة فى هذا المجال وما اتخذته من اجراءات وخطوات يوضح أن هناك عوامل اثارت اهتمام المسؤولين فى البحرين بأهمية الأخذ بالتخطيط التربوى كسبيل لتحسين نظام التعليم والتدريب فى البلاد . ومن اهم هذه العوامل :

أ ــ اختلال التوازن فى نمو انواع التعليم الثانوى فى البحرين ، إذ أن تهافت الطلبة على الالتحاق بالتعليم الثانوى العام (الأكاديمى) بأعداد متزايدة جعل هذا النوع من التعليم ينمو على حساب النوعين الآخرين من التعليم الثانوى وهما التعليم التجارى والتعليم الصناعى . (انظر الجدول السابق رقم ٦) . وقد حدث هذا فى الوقت الذى تتجه فيه سياسة الدولة الى التصنيع وتنويع مصادر الدخل فى البلاد ، وما يتطلبه ذلك من ضرورة زيادة اعداد خريجى التعليم الصناعى والتجارى من العمال المهرة والفنيين والاداريين .

ب ــ العامل الثانى وهو مرتبط بالعامل الأول ونتيجة له . فقد ادى توسع التعليم الثانوى العام (الأكاديمى) الى تخرج اعداد متزايدة من الطلبة ذوى تعليم اكاديمى عام (بلغ عددهم ٥٢١١ فى الفترة ما بين عام ١٩٧٠ وعام ١٩٧٤م) لا يتناسب مع متطلبات سوق العمل الذى يواجه نقصا وطلبا متزايدا فى مجالات المهن الفنية والحرفية والادارية والأعمال المكتبية . وقد اشرنا فيما سبق الى هذا النقص (جدول رقم ٣) .

وقد ادى اختلال التوازن بين نمو أنواع التعليم الثانوى وحاجات سوق العمل الى بروز مشكلتين رئيستين : المشكلة الأولى عدم استطاعة سوق العمل استيعاب خريجى التعليم الثانوى العام الأمر الذى ادى الى ظهور بوادر مشكلة المتعلمين المتعطلين . والمشكلة الثانية استمرار النقص فى القوى العاملة المدربة المطلوبة لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد .

جـ ـ العامل الثالث يتعلق بمشكلة تمويل التعليم الذى يتزايد حجمه وتوفير ما يتطلبه من نفقات ماليـــة متزايدة . وحرصا من الدولة على الاستمرار فى هـــذا التوسع لتأمين حاجات جميع الأطفال من هذا التعليم فقد خصصت الدولة نســـبا عالية للتعليم من المصـــاريف العامة بلغت فى حدها الأعلى أكثر من ربع النفقات العامة (انظر جدول رقم ٧) .

جدول (٧) تطور مصاريف التربية والتعليم فى البحرين (١٩٦٣ ـ ١٩٧٣) ونسبتها الى مصاريف الـــدولة (٦)

السنة الماليـــة	مصاريف التعليم	نسبة الزيـــادة	نسبتها إلى مصاريف الدولة
١٩٦٣	١,٨٢٥,٠٤٠	١٠٠	٢٤,٠
١٩٦٤	٢,٠٠١,٥٢٣	١٠٩,٧	٢٥,٥
١٩٦٥	٢,٢٩٧,١١٧	١٢٥,٩	٢٢,٤
١٩٦٦	٢,٤٣٤,٩٥٦	١٣٣,٤	٢١,١
١٩٦٧	٢,٧٧٣,٨٠٤	١٥٢	٢٢,٩
١٩٦٨	٣,٠٣٠,٠٥٥	١٦٦	٢٣,٣
١٩٦٩	٣,٣٧٧,٣٣٣	١٨٥	٢٥,٤
١٩٧٠	٣,٧٤٧,٢٨٥	٢٠٥,٣	٢٠,٠
١٩٧١	٤,٦٢٥,٥٨٥	٢٥٣,٤	٢٠,٤
١٩٧٢	٤,٧٧٨,٤٢٦	٢٦١,٨	٢١,٦
١٩٧٣	٥,٨٥٦,٢٠٦	٣٢٠,٨	١٧,٩

وتكمن المشكلة فى أن موارد الدولة المالية محدودة . وان نسبة المخصصات المالية للتعليم بلغت حداً يصعب معه تجاوزه إذا ما ارادت الدولة الوفاء بالتزاماتها الأخرى المطلوبة كالخدمات الصحية والاجتماعية ونحوها بجانب تحقيق المزيد من الاستثمار الاقتصادى اللازم لزيادة الدخل القومى للبلاد . من هنا توجه الاهتمام ، بشكل بارز ، الى ضرورة ترشيد الموارد الماليـــة المتاحة للتعليم وتحقيق الاستغلال الأمثل لها . وهذا لن يتحقق بالطبـــع الا فى إطار التخطيط السليم لنمو وتطـــور التعليم فى البـــلاد .

---

(٦) المصـــدر : احصائيات وزارة التربية والتعليم ٦٣ ـ ١٩٧٣م ـ (استخراج النســـب من اعداد المؤلف) .

د ــ شعور المسؤولين فى الدولة والراى العام فى البحرين بأن التوسع الكمى السريع للتعليم قد اثر بشكل او بآخر على نوعية هذا التعليم وجودته . فقد استنزف هذا التوسع جلّ الأموال التى تخصص للتعليم كما استنزف جهود وزارة التربيــة والتعــليم وامكاناتها الفنية المحــدودة الى درجــة لم يعد معها بالامكان توفير الامكانيات المطلوبة لتحسين نوعية التعليم وتجديد طرائقه وتعزيز بنيته .

وهناك مؤشرات عديدة تعزز هذا الشعور . فبالرغم مما حققته الدولة من توسع كمى كبير فى التعليم وتمكنها من توفير المدرسين وبعض اللوازم بالعــدد المطلوب لهذا التوسع وبمعدلات تزيد على معدلات نمو الطلبة ، إلا أن النظام التعليمى ظلّ يواجه مشكلات تتعلق بتحسين نوعيته وتجويده .

ومن اهم هذه المشكلات :

ا ــ نقص المؤهلات التربوية لنسبة كبيرة من المدرسين تقدر بــ ٤٨٪ من مجموع المدرســين .

ب ــ نقص المدرسين البحرينيين فى المرحلة الاعدادية والثانوية حيث تبلغ نسبة البحــرينيين ٣٢٪ الى مجمل المدرسين فى هذه المرحلة .

جـ ــ وجود نسبة كبيرة تقدر بــ ٥٢٪ من المبانى المدرسية غير الصالحــة من الناحية التربوية والتى هى فى الأصل بيوت استؤجرت وحولت الى مدارس لمواجهة حاجة التوسع السريع فى التعليم (٧) .

د ــ المناهج الدراسية وطرق التدريس والحاجة الى تحديثها وفق الأفكار الحديثة فى علم التربية ووفق الحاجات المتجددة للطلبة ومجتمعهم .

هـ ــ ضعف استخدام الوسائل التعليمية الحديثة (تقنيات التربية) فى عمليــة التربية والتعليم .

كيف بدا التخطيط التربوى فى البحرين وما هو واقعه ؟

إن رغبة الدولة فى معالجة هذا الموقف وإيجاد الحلول الناجحة لقضايا التعليم والتنمية فى البلاد دفعت الى الاسراع فى الأخذ بالتخطيط التربوى اسلوبا للتطوير التعليمى المنشود .

وكانت اول خطوة فى هذا السبيل (فى رايى) عندما استقدمت وزارة التربية والتعليم عام ١٩٦٥ خبيرين فى التعليم هما الأستاذ كامل النحاس والأستاذ جبرائيل كاتول بغرض تقــديم المشورة فى تحسين التعليم وطرق علاج بعض مشكلاته والتى من أهمها فى ذلك الوقت النسبة المرتفعة للرسوب والمعيدين فى مختلف مراحل التعليم وخاصة المرحلة الابتدائية .

---

(٧) الاحصائيات التعليمية لوزارة التربية والتعليم فى البحرين لعام ١٩٧٤/٧٣م .

ومن أهم التوصيات التى تقدم بها هذان الخبيران ، ضرورة الأخذ بنظام التنجيح الآلى فى السنوات الثلاث الأولى من المرحلة الابتدائية ، وتحسين الاشراف التربوى والمناهج الدراسية وإعداد المعلمين وتقوية الصلة بين البيت والمدرسة (٨).

أما الخطوة الثانية هى استقدام الدولة عام ١٩٦٧م خبيرين للنظر فى مشكلة القوى العاملة والتربية فى البحرين . وقد وضع هذان الخبيران تقريرا حول تخطيط القوى العاملة فى البلاد أوصيا فيه بضرورة خلق نظام تعليمى قادر على إعداد الكوادر الفنية المطلوبة فى سوق العمالة (٩) .

وفى العام ذاته (اى عام ١٩٦٧م) تجسد التخطيط التربوى ولأول مرة فى البحرين فى كيان مميز له مهماته ومسؤولياته ، حين قامت وزارة التربية والتعليم بانشاء وحدة ادارية فى جهاز الوزارة اسمتها « مراقبة التخطيط التربوى والعلاقات الثقافية » . وقد ضمت هذه الوحدة اقساما مثل قسم الاحصاء وقسم التوثيق التربوى وقسم العلاقات الثقافية . وانيط بهذه الوحدة ، بجانب مسؤولياتها الثقافية ، وضع الخطط واقتراح المشاريع الكفيلة بتطوير التعليم وربط نموه بالحاجات الاقتصادية والاجتماعية بصورة افضل .

وإدراكا من الدولة بأن قضية تطوير النظام التعليمى فى البلاد هى قضية لا تمس وزارة التربية والتعليم فقط ، بل هى قضية يجب أن تركز لها جهود مختلف مؤسسات الدولة ذات العلاقة ، وان التخطيط التربوى لا يمكن أن يؤدى مهماته منعزلاً عن هذه الجهود فقد شكل مجلس الدولة « مجلس الوزراء حاليا » عام ١٩٧٠م لجنة ضمت كبار المسؤولين فى وزارة التربية والتعليم ووزارات التنمية ، والمالية والاقتصاد ، والشؤون الاجتماعية والعمل ، والصحة . وقد أناط « مجلس الدولة » بهذه اللجنة مهمة دراسة الوضع التربوى فى البلاد واقتراح السبل الكفيلة بتطويره وتنويع المرحلة الثانوية من التعليم وفقا لحاجات البلاد منه وجعله أكثر قدرة على إعداد العاملين المدربين فى مختلف المجالات .

وفى العام ذاته (عام ١٩٧٠) قامت وزارة التربية والتعليم من جانبها أيضا باستقدام بعثة من خبراء اليونسكو فى التخطيط التربوى لدراسة قضايا التعليم ومتطلبات تخطيطه . وقد مكثت هذه البعثة فى البحرين قرابة ٣ شهور وضعت خلالها تقريرا مفصلا عن الوضع التعليمى وما تراه بصدد تحسينه .

---

(٨) حكومة البحرين ، مديرية التربية والتعلم ، **تقرير عن التعليم فى البحرين** الاستاذ كامل النحاس والاستاذ جبرائيل كاتول ، أبريل ١٩٦٥م .

(٩) Dr. A.R. and Mr. N.B. Hudson, Manpower in Bahrain, Bahrain, October 1967.

وكانت توصيات لجنة تطوير التعليم وتوصيات بعثة اليونسكو لتخطيط التعليم متقاربة الى حد كبير ؛ حيث أكدت على ضرورة تجويد التعليم ، وتحسين مناهجه الدراسية ، ورفع كفاية معلميه بجانب ضرورة رفع كفايته من ناحية تلبية حاجات البلاد من القوى العاملة المطلوبة . وقد انفردت لجنة تطوير التعليم بتوصية هامة تؤكد على ضرورة انشاء مجلس لتخطيط القوى البشرية ليحدد حاجة البلاد من اليد العاملة من حيث عددها ونوعيتها ليتسنى لنظام التعليم رؤية أوضح لتلبية هذه الحاجة (١) .

وتجاوبا مع هذه التوصيات شكل مجلس الوزراء عام ١٩٧١م مجلسا لتخطيط القوى البشرية ضم كبار المسؤولين فى وزارات التربية ، والتنمية ، والمالية والاقتصاد ، والصحة ، والدفاع . وقد شكل المجلس من اعضائه « لجنة فنية » بمثابة سكرتارية للمجلس أنيط بها إجراء الدراسات اللازمة لتحديد حاجات البلاد المتزايدة من العاملين فى مختلف المجالات وفق متطلبات برامج التنمية والأعمار .

كما انتهجت وزارة التربية والتعليم سياسة أوضح بخصوص إعطاء المزيد من الاهتمام لتحسين نوعية التعليم والنهوض بمستواه . وقد بدأت وزارة التربية والتعليم هذه السياسة باعادة تنظيم الهيكل الادارى لجهاز الوزارة وتوسعته ليقوم بالأعباء الجديدة التى تتطلبها عملية التطوير وقد تم ذلك عام ١٩٧٢م . ومن أبرز ما تم فى هذا الصدد تعزيز التخطيط التربوى بتحويله من «مراقبة » الى « ادارة التخطيط التربوى » . واستحداث إدارة للتعليم الفنى والمهنى لتعزيز هذا التعليم لتمكينه من قيامه بالمهمات التى تنتظره .

وفى إطار هذه السياسة التعليمية الجديدة باشرت ورزاة التربية والتعليم فى مشروعات طموحة وجديدة لتجديد محتوى التعليم وتحديث بنيته . ومن هذه المشروعات تطوير معهدى المعلمين والمعلمات بالتعاون مع اليونسكو ، ومشروع إعادة تدريب معلمى المرحلة الابتدائية والاعدادية ومدراء مدارس هاتين المرحلتين ضمن مشروع للتاهيل التربوى يجرى تنفيذه بالتعاون مع اليونسيف . هذا الى جانب نشاطات متعددة اهمها إعادة النظر فى المناهج الدراسية والشروع فى برنامج لتوفير مبانٍ مدرسية حديثة .

ورغم ما يبذل فى هذا الصدد فانه لا يمكن القول بأن وزارة التربية والتعليم انجزت ما ينبغى عليها إنجازه ، إذ انها لا تزال فى بداية درب التطور الطويل وان التخطيط التربوى فى البحرين كما يوضحه العرض السابق — ما زال فتيا فى خطواته الأولى ، وإن امامه تحديات كبيرة يجب عليه التغلب عليها لإثبات جدواه . فما هى يا ترى هذه التحديات ؟

---

(١٠) اليونسكو « تقرير خبراء اليونسكو عن التعليم وتخطيطه فى البحرين » ١٩٧٠م
البحرين ، وزارة التربية « والتقرير الختامى للجنة تطوير التعليم ١٩٧٠م .

تحـــديات المســـتقبل :

ناقشنا فى الصفحات السابقة اهم التطورات التى شهدها التعليم فى البحرين فى الفترة الأخيرة والقضايا التى تواجه هذا التطور وتحد من قدرة النظام التعليمى على إنجاز مراميه واهدافه فى تنميـــة الفرد وتنمية المجتمع بالصورة المطلوبة .

كما اشرنا الى اهم الجهود التى تبذل فىمجال تنمية هذا التعليم وتجـــديد بنيته ورفع كفايته . ومن هذه الجهود تحسين اعداد المعلمين وتحسين اداء من هم فى الخـــدمة ، وتحديث المناهج الدراسية ، وتوفير المبانى المدرسية الحديثة ، والتوسع فى الدورات التدريبية لجميع العاملين فى جهاز التربية والتعليم .

إن تجديد محتوى التعليم وطرائقه وتوجيه نموه بالشكل الذى يفى بحاجات التنمية من مختلف المهارات والقدرات البشرية يمثلان التحـــدى الأساسى للجهود الحالية المبذولة لتخطيط وتنمية التعليم . إن التخطيط السليم يستدعى تنظيم هذه الجهود وتوجيهها فى إطار استراتيجية واضحة المعالم والأهداف تحدد مسيرة التعليم وتبرز أولويات التطوير والتحديث فى إطار تصور واضح لكل من حاجات المتعلمين فى النمو السليم وحاجات مجتمعهم فى تطوره الاقتصادى والاجتماعى .

إن بناء الاستراتيجية المناسبة وتحديد أولويات التطـــور يجب أن يرتكز على تشخيص واقعى وموضوعى لنظام التعليم فى البلاد لإبراز مواطن القوة والضعف فيه ، وتحـــديد الامكانات المتوفرة لتنميته وذلك فى ضـــوء رؤية واضـــحة لحاجات التنميـــة فى البـــلاد .

إن جوهر الاستراتيجية يتضمن البحث عن الخيارات A lternatives المفتوحة والممكنة لتطوير العملية التربوية . وهذا يعنى أن تخطيط التعليم يجب أن يتصدى للاجابة على كثير من التساؤلات المتعلقة بمجالات التطوير التربوى .

ففى مجال السياسة التعليمية يجب أن تكون الرؤيا واضحة بخصوص أولويات أهداف التعليم فى البحرين : هل الأولوية فى الهدف تكون لتلبية متطلبـــات نمو المتعلم ؟ أم لتلبية متطلبات الإنماء فى البـــلاد ؟ وهل يمكن تخطيط التعليم لتلبيـــة متطلبـــات سوق العمـــل وبرامج التنمية وفى الوقت ذاته المحافظـــة على حرية المتعـــلمين فى إختيار نوع التعليم الذى يناســـبهم ؟ وإذا كان ذلك ممكناً فبـــأى وسيلة يكون ؟ وكيف ؟

وفى مجال توسيع التعليم وتجويده ، ينبغى أن تكون لدى القائمين على أمور تخطيط وتنميـــة التعليم الاجابات الواضحة على كثير من التساؤلات : ما هى قدرة الدولة المالية للصرف على التعليم ؟ وهل بالإمكان ماديا وبشرياً (فنياً) الاستمرار فى التوسع الكمى السريع للتعليم وتحقيـــق شموله وإلزاميته ، وفى الوقت ذاته تطوير نوعيته وتحديث بنيته واساليبه بالشكل المطلوب ؟ وإذا تعذر ذلك (وهو فى الاغلب متعذر) فهل الأفضل توفير تعليم شامل لجميع الأفراد ضعيف فى مناهجـــه

الدراسية وفقير فى وسائله وادواته ؟ ام من الافضل توفير تعليم جيد النوعية محدود فى حجمه واتساعه ؟

وفى مجال تعليم الكبار ومحو الامية وإرتباط ذلك بتعليم الصغار : هل ستظل الأولوية المطلقة لتعليم الصغار ؟ ام سيعطى محو الامية وتعليم الكبار اهمية اكبر ومركزا افضل فى سلم الأولويات ؟ وهل يمكن تحقيق ذلك بالقدرة المالية الحالية للدولة مع عدم تأثر تعليم الصغار سواء من حيث كميته او نوعيته ؟ وهل من الأفضل الاستمرار فى محو الأمية وفق البرنامج العادى لمحو الأمية (تعليم المهارات الثلاث الأساسية : القراءة والكتابة والحساب) وفى إطار منعزل عن تخطيط القوى العاملة وتنميتها ؟ ام من الأفضل تجريب صيغ جديدة كمحو الأمية الوظيفى مثلا ؟

وفى مجال ارتباط التعليم بحاجات التنمية ومتطلبات سوق العمل والحاجات الاجتماعية فى البلاد : هل الأجدى إبقاء التعليم الثانوى بانواعه الثلاثة المنفصلة بعضها عن بعض (عام ، تجارى ، صناعى) وتحديد نمو كل نوع فيه وفق حاجات التنمية الاقتصادية وسوق العمل ؟ ام الأجدى تجريب بنى جديدة للتعليم الثانوى وفق المستحدثات التربوية يتحقق فيها المزيد من المرونة بين انواع التعليم وانفتاح بعضها على بعض لتضمن حرية اكبر للطلبة لاختيار نوع التعليم الأكثر مناسبة لهم كالمدرسة الثانوية الشاملة مثلا ؟...

إن الإجابة على هذه التساؤلات وغيرها تتطلب ان ترتكز الجهود المبذولة لتخطيط التربية فى البحرين على الدراسات المعمقة ، والبحوث الميدانية للواقع الاقتصادى والاجتماعى والتربوى للبلاد حتى يمكن تبيين افضل السبل واسرعها لتحقيق المزيد من التطور للنظام التعليمى وجعله نظاما يتميز بسرعة استجابته الجيدة لحاجات تنمية الفرد وتنمية المجتمع على السواء .